رئيفي، ان الحل يتمثّل في ترحيل العرب الى خارج الارض المحتلة (**السفير**، ١٩/١/١٩٨٩)؛ اما، من الجهة الاخرى، فقد اعترف رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، بأنه لا يمكن للجيش الاسرائيلي ان يغيّر تطلّع الفلسطينيين الى اقامة دولة، علماً بأنه لاحظ نجاحاً معيّناً في خفض حدّة المقاومة تدريجياً. غير ان اللواء موشي بار ـ كوخبا اشتكى من مواجهة مشكلات في تحقيق اهداف الجيش والحكومة (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨٩). وأطلق وزير التجارة والصناعة، آريئيل شارون، حكمه على الموضوع بالقول، في ١٤ شباط (فبراير)، ان الدولة الفلسطينية تتشكّل، فعلاً، أمام أعين اسرائيل، وذلك في سياق احتجاجه على سياسة الحكومة (**المصدر نفسه**، ١٥/٢/١٩٨٩).

هذا، وقد تجسّدت الاجراءات الاسرائيلية في العديد من التصرّفات والحقائق الفعلية. فقد أصدرت المحكمة العسكرية في غزة، في الاول من شباط (فبراير)، أقسى الاحكام بحق قاذفي الحجارة الفلسطينيين، بعد ان حكمت على ستة شبان بالسجن لمدد من ثلاث الى خمس سنوات مع السجن الفعلي لمدد ١٨ ـ ٢٤ شهراً (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٨٩). وباشرت سلطات الاحتلال، في القطاع، باصدار بطاقات هوية جديدة للمفرج عنهم من المعتقلين، توضح انه غير مسموح لهم بالعمل في اسرائيل، كما حصل، مثلاً، في ١٦ كانون الثاني (يناير) والخامس من شباط (فبراير) (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٩؛ **والحياة**، لندن، ٦/٢/١٩٨٩). كما انعكست السياسة الجديدة باستمرار سقوط الشهداء الفلسطينيين الذين بلغ عددهم ٢١ خلال الفترة المعنيّة، عدا حوالى ٤٠٠ جريح، حسب الاحصاءات اليومية. وبذلك بلغ المجموع العام ٤٦٢ شهيداً منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية المطلعة، منهم ٧٤ قضوا بفعل الغاز و٢٨ ضرباً (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣/٢/١٩٨٩). ويلاحظ ان ٤٧ فلسطينياً على الاقل قد استشهدوا بفعل العيارات البلاستيكية حتى أواخر كانون الثاني (يناير)، علماً بأن المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، ردّ على الاحتجاجات المحلية، والدولية، باعتبار استخدام هذا النوع من الذخيرة شرعياً (**السفير**، ٢/٢/١٩٨٩).

في هذه الاثناء، صدرت تقديرات احصائية لمجمل الخسائر الفلسطينية خلال السنة الاولى من الانتفاضة. فأكدت وكالة ماندي ريبورت (تقرير الاثنين) الصادرة في الارض المحتلة ان عدد الشهداء بلغ ٤٤٧، منهم ٢٨٧ بالرصاص، و٣٧ ضرباً أو حرقاً، و٦٦ بتنشّق الغاز، و٤٣ في اثناء التحقيق، و١٤ على أيدي المستوطنين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٣/٢/١٩٨٩). وبلغ عدد الجرحى ٤٦ ألفاً، وعدد المعتقلين ٣٠ ألفاً، والمبعدين ٤٩، والاشجار المقتلعة حوالى مئة ألف شجرة.

الى ذلك، قامت قوات الاحتلال، بين ١٦ كانون الثاني (يناير) و١٥ شباط (فبراير)، بهدم ما مجموعه ٤٤ منزلاً، وغلق تسعة، وهدم غرفة وغلق ثلاث، بتهمة البناء غير المرخّص له، او بتهم أمنية. وطال هذا الاجراء معظم المناطق. كما تابعت القوات الاسرائيلية أسلوب اقتلاع الاشجار، بهدف معاقبة المواطنين أو بحجة ازالة السواتر عند الطرق، التي يتخفّى بها قاذفو الحجارة وقنابل المولوتوف. وقد طال هذا الاجراء ما مجموعه حوالى ٧٠٠ شجرة في انحاء الضفة الفلسطينية، ورافق ذلك اصدار قرار، في ٢٧ كانون الثاني (يناير)، بمصادرة ألف دونم من أراضي قرية دير دبوان، وقرار آخر بمصادرة أربعة آلاف دونم من أراضي المغيّر في قضاء رام الله بعد اسبوع (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٥/٢/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٦/٢/١٩٨٩).

طبّقت السلطات الاسرائيلية مجموعة من الممارسات القمعية الاخرى في هذه الفترة؛ أولها قرار غلق جميع مدارس الارض المحتلة بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير)؛ ثم سعى الاسرائيليون الى فرض الغرامات الجديدة على ذوي المعتقلين، وذلك من خلال مطالبتهم بدفع ألف الى ١٧٠٠ شيكل من اجل اطلاق سراح ابنائهم (**فلسطين الثورة**، ١٢/٢/١٩٨٩). وواصلت السلطات عملية الابتزاز عبر منع زيارات العائلات لذويهم المعتقلين في بعض السجون لمدة اسبوع، بدءاً بتاريخ ١٢ شباط (فبراير)، وعبر محاولة ابعاد مواطنين من مخيم عين بيت الماء، قرب نابلس، الى الاردن، في ١٥ الشهر، علماً بأن الجانب الاردني رفض استقبالهما (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٩؛ **والسفير**،